

Distr.: Limited
12 April 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني

بمتابعة تمويل التنمية

17-20 نيسان/أبريل 2023

البند 3 من جدول الأعمال

اعتماد الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على

الصعيد الحكومي الدولي

مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي المقدم من رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لاتشيزارا ستويفا (بلغاريا)، بناء على مشاورات غير رسمية

متابعة واستعراض نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1 - نحن، رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلون السامون، اجتمعنا في الفترة من 17 إلى 20 نيسان/أبريل 2023 بمناسبة انعقاد المنتدى الثامن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية.

2 - ونعرب عن بالغ قلقنا من أن الصدمات الأخيرة تهدد بزيادة عكس أو تأخير التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، خصوصا بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أفقرها وأضعفها. ونعيد تأكيد عزمنا على مواصلة تعزيز جهودنا من أجل تنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في موعدها وبصورة كاملة، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس⁽¹⁾.

3 - ونجتمع وسط بيئة مليئة بالتحديات تبدو فيها آفاق التنمية المستدامة العالمية أبعد فأبعد. فقد أدى الضغط المتزايد على الغذاء والطاقة والتمويل؛ وارتفاع معدلات التضخم؛ وارتفاع أسعار الفائدة العالمية؛ والأوضاع المالية المشددة؛ وارتفاع المديونية؛ واضطراب سلاسل الإمداد؛ والتوترات والنزاعات الجيوسياسية، إلى جانب الآثار السلبية لتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والفجوات الرقمية، إلى تفاقم التحديات التي تواجه

(1) اعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. انظر [FCCC/CP/2015/10/Add.1](#)، المقرر CP.21/1، المرفق.



الرجاء إعادة استعمال الورق



العديد من البلدان، بالإضافة إلى تلك المرتبطة بالتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وزيادة الجوع وسوء التغذية والفقر وعدم المساواة. ونلاحظ أن آفاق الاقتصاد الكلي العالمي لا تزال غامضة إلى حد بعيد، وقائمة بوجه خاص للعديد من البلدان النامية التي تواجه أعباء متزايدة لخدمة الديون وقبولا مالية شديدة. وإذا تركت الفجوة التمويلية دون معالجة، فستصبح فجوة دائمة على صعيد التنمية المستدامة.

4 - وفي مواجهة الأزمات العالمية المتعددة والمتراطة، علينا أن نكون مستعدين لمواكبة اللحظة وتبني التغيير من خلال اتخاذ تدابير فورية لتكثيف الجهود المبذولة لتحقيق خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا بسبل منها التعاون الإنمائي، والاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، وتعزيز التعاون في مجال سياسات الاقتصاد الكلي، وتنفيذ الإجراءات اللازمة للتجديد بتحقيق التنمية المستدامة، بما يدعم البلدان النامية على وجه الخصوص. ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لمعالجة الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة، وندعو إلى إجراء مزيد من المناقشات حول مقترح اعتماد خطة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة في أوانها في الأمم المتحدة لمعالجة التكلفة المرتفعة للديون والمخاطر المتزايدة لحالة المديونية الحرجة، وزيادة تمويل التنمية الطويل الأجل الميسور التكلفة وتوسيع نطاق التمويل الطارئ للبلدان المحتاجة.

المسائل الشاملة

5 - نكرر التأكيد على أهمية ضمان زيادة توافر لقاحات كوفيد-19 ووسائل التشخيص والعلاجات وغيرها من الأدوات الصحية وحصول جميع البلدان عليها بشكل منصف. ونلتزم بمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تلبية متطلبات التلقيح الوطنية، وتعزيز النظم والبنى التحتية الصحية على الصعيد الوطني، وتحسين قدراتها في مجال الوقاية من الجوائح والاستعداد لها والتصدي لها، بغية تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وذلك بسبل منها اتباع سياسات فعالة لتمويل الصحة والتعاون الدولي في مجال الصحة.

6 - ونقر بما للتلقيح على نطاق واسع ضد كوفيد-19 باعتباره منفعة صحية عامة عالمية من دور في الحد من انتقال العدوى والوقاية من الإصابة الشديدة ومن الوفاة، بغية وضع حد للجائحة. ونؤيد المناقشة الجارية في منظمة التجارة العالمية بشأن السبل التي يمكن بها للنظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد أن يسهم في تعزيز إمكانية الوصول إلى التوزيع العادل للقاحات كوفيد-19.

7 - ونرحب بنتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمؤتمر الرابع للأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاق باريس الذي عُقد في شرم الشيخ، بمصر، بما في ذلك قرار وضع ترتيبات تمويل جديدة لمواجهة الخسائر والأضرار المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك التركيز على معالجة الخسائر والأضرار⁽²⁾.

8 - ونشدّد على أهمية حماية الطبيعة والنظم الإيكولوجية البرية والبحرية وحفظها وإصلاحها، وعلى ضرورة زيادة تمويل التنوع البيولوجي من جميع المصادر، العام منها والخاص. ونسلم بأهمية الجزء الأول من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وننتقل إلى تنفيذ القرارات المتخذة

(2) انظر FCCC/CP/2022/10/Add.1، decision 2/CP.27، and FCCC/PA/CMA/2022/10/Add.1، decision 2/CMA.4.

في الجزء الثاني من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية في أوانها، ولا سيما إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وإنشاء صندوق للإطار العالمي للتنوع البيولوجي.

9 - ونسأل بالحاجة الملحة إلى تقديم الدعم لمن يعيشون في حالة ضعف، ولا سيما النساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية واللاجئون والنازحون والمهاجرون، وإلى حماية حقوق الإنسان المكفولة للجميع وضمان ألا يترك أي بلد وأي شخص خلف الركب.

10 - ونؤكد من جديد التزامنا بتكثيف جهودنا بشكل كبير لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ونكرر التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل تشمل القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف عند صوغ وتنفيذ جميع السياسات والبرامج المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ونؤكد من جديد أيضاً ضرورة الاعتراف بالحصة غير المتناسبة من أعمال الرعاية والعمل المنزلي المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر التي تتحملها النساء والفتيات، واعتماد تدابير للتقليل من هذا العمل وإعادة توزيعه.

11 - ونشير إلى التزامنا بتعزيز نظم الحماية الاجتماعية للحد من أوجه عدم المساواة، والقضاء على الفقر، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والصدمات، والحد من مخاطر الكوارث، ودعم التحولات العادلة والشاملة للجميع، وتعزيز النمو العادل والمنصف والشامل والمستدام. ونكرر أيضاً تأكيد التزامنا بتوسيع نطاق الاستثمار في توفير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية كنسبة مئوية من الميزانيات الوطنية، وتوسيع رقعة التغطية بالحماية الاجتماعية لتشمل الجميع، ولا سيما الحماية الاجتماعية التي تراعي احتياجات الطفل والمنظورات الجنسانية، بما في ذلك العاملون في القطاعات الاقتصادية غير النظامية والناشئة وأولئك الذين يعتزمون الاندماج من جديد في القوة العاملة. ونحيط علماً مع التقدير بمبادرة المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل، ونشجع الدول الأعضاء على النظر في دعم تنفيذها.

12 - ونحيط علماً بقيمة تحويل التعليم التي نظمتها الأمم المتحدة في عام 2022، وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة زيادة الاستثمار في التعليم العالي الجودة والمنصف والشامل للجميع، بما في ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وبرامج أو مبادرات محو أمية الشباب والكبار، والتعليم الرقمي، وتعزيز المهارات وإتاحة فرص التعلم مدى الحياة.

13 - ونسأل بأن التنمية الشاملة للجميع والمستدامة للصناعة والأعمال، بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتنمية المستدامة للبنية التحتية، والتنمية الرقمية، يمكن أن تؤدي دوراً بالغ الأثر في تحقيق الأهداف الإنمائية الرئيسية الأخرى، بما يتماشى مع الاحتياجات والظروف الوطنية. ونعقد العزم على زيادة الاستثمارات العامة والخاصة من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، مع ضمان أن تقلل سياسات واستثمارات التنمية الصناعية من مخاطر الكوارث وتعزز القدرة على الصمود. ونكرر التأكيد على أهمية التعاون الدولي في هذا السياق. ونؤكد من جديد أهمية الحفاظ على هامش تصرف سياساتي للبلدان النامية لترسم لنفسها جيلاً جديداً من السياسات الصناعية المستدامة والشاملة للجميع.

14 - ونؤكد من جديد ضرورة النهوض بالبنى التحتية التي تتوفر فيها شروط الجودة والموثوقية والاستدامة والقدرة على الصمود، ولا سيما في البلدان النامية، على النحو الذي يفضي إلى تحقيق أكبر فوائد

ممكنة على الصعد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. وفي هذا الصدد، سنواصل أيضا استكشاف نهج مبتكرة قائمة على نُظم أساسية لتنسيق التمويل العام والخاص والمساعدة التقنية وتوسيع نطاقهما وتوجيههما.

15 - ونلتزم بدعم تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة، بما يتواءم مع استراتيجيات التنمية المستدامة المملوكة وطنيا، من أجل مواصلة تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، ونسلم بقدرتها على الإسهام في زيادة التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة العاملة داخل البلد.

16 - ندرك أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل.

17 - ونحيط علما بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024 وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وندعو المجتمع الدولي إلى اغتنام فرصة مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية والمؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية لتحديد التحديات الجديدة والناشئة، فضلا عن سبل ووسائل معالجتها، وفرص التنمية المستدامة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على التوالي. ونتطلع إلى تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نموا للعقد 2022-2031 في أوانه.

الموارد العامة المحلية

18 - ندرك أن الموارد المحلية إنما تتأتى في المقام الأول من النمو الاقتصادي الذي تدعمه بيئة مؤاتية على جميع المستويات. ولتنفيذ أهدافنا، يلزم اعتماد سياسات اجتماعية وبيئية واقتصادية سديدة، بما فيها السياسات الضريبية المواجهة للتقلبات الدورية، وتوفير فسحة مالية كافية، وإرساء الحكم الرشيد على جميع المستويات، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية شفافة تلبي احتياجات الناس.

19 - ونجدد التزامنا بتعزيز قدرات إدارة الإيرادات من خلال اعتماد نظم ضريبية حديثة وتصاعدية ومتسمة بالشفافية، وتحسين السياسة الضريبية، وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب، وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة الدعم لبناء القدرات التكنولوجية والمؤسسية والبشرية ذات الصلة للبلدان واستكشاف الرقمنة كأداة لتحسين كفاءة النظم الضريبية. ونسلم بأن تعزيز إدارة المالية العامة وتنفيذ الميزانية يمكن أن يساعد على زيادة فعالية الإنفاق الحكومي إلى أقصى حد. ونجدد التزامنا باستخدام النظام المالي للحد من أوجه عدم المساواة ومواءمته مع أهداف التنمية المستدامة. ونلاحظ عمل مبادرة أديس أبابا للضرائب في تعزيز العمل الجماعي بغاية تمكين قدرة البلدان النامية على سد الثغرات المعترف بها في مجال تمويل التنمية.

20 - ونتطلع إلى بدء مناقشات حكومية دولية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بشأن سبل تعزيز شمولية وفعالية التعاون الدولي بشأن المسائل الضريبية من خلال تقييم خيارات إضافية منها إمكانية استحداث إطار عمل أو صك دولي للتعاون بشأن المسائل الضريبية من خلال عملية حكومية دولية تابعة للأمم المتحدة، مع مراعاة الكاملة للترتيبات القائمة، الدولية منها والمتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، نتطلع أيضا إلى نتائج تقرير الأمين العام.

21 - ونلاحظ عمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية. ونلاحظ أيضاً العمل المضطلع به في إطار العمل الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

22 - ونشجع على تعزيز وتنفيذ عمليات تخطيط وميَّزنة مراعية للمنظور الجنساني وعلى وضع وتعزيز منهجيات وأدوات لرصد وتقييم الاستثمارات من أجل تبين نتائجها من حيث تحقيق المساواة بين الجنسين، ونؤكد من جديد أهمية جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتحليلها ونشرها من أجل وضع وتمتين السياسات والبرامج العامة القائمة على الأدلة.

23 - ونلاحظ التطورات الدولية فيما يتعلق بتنفيذ معيار التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية في المسائل الضريبية في ظل معيار للإبلاغ موحدٍ وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتمتت 121 ولاية قضائية بتطبيقه بحلول عام 2024، وكذلك دور الأعضاء الـ 166 في المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، الذي يتيح التعاون على قدم المساواة.

24 - ونشدد على أهمية الأدوات والآليات الدولية للشفافية الضريبية والمالية، ونؤكد أن العديد من البلدان النامية ما زالت لا تستفيد من التعاون الضريبي الدولي ومن تبادل أدوات المعلومات الضريبية. وندعو إلى اعتماد الأدوات التي يمكن أن تساعد جميع البلدان على منع التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحتها في أوانها.

25 - ونجدد التزامنا بمنع ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز التعاون الدولي والممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول واستردادها. ونعيد تأكيد التزامنا بالسعي إلى القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وتشجع التدفقات المالية غير المشروعة. وسننفذ التزاماتنا بمنع ومكافحة الفساد والرشوة وغسل الأموال بجميع أشكالها المكرسة في الهيكل الدولي القائم، ولا سيما تلك المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

26 - نشدد على أهمية تطوير قطاعات خاصة محلية دينامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة مستدامة ومنصفة من خلال تهيئة وتعزيز بيئة أعمال مواتية.

27 - ونكرر التأكيد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي لاستكشاف المجموعة الكاملة من أدوات السياسة العامة للتغلب على العقبات التي تعترض الاستثمار الخاص من أجل التنمية المستدامة. وسنتخذ خطوات لضمان وتحسين وصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، بما في ذلك تمويل التجارة، وزيادة مشاركتها في التجارة الدولية والاستثمار الدولي والاقتصاد الرقمي.

28 - ونشدد على الحاجة إلى المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات من أجل تشجيع الاستثمار وتطوير المشاريع التي لا تزال قيد التنفيذ وإنشاء المشاريع المقبولة مصرفياً. ونسلم بالدور المهم الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المتعددة الأطراف في معالجة الثغرات التي تشوب القدرات والتمويل في مجال الاستثمار المستدام والجيد في البنى التحتية، لا سيما في البلدان النامية، والعمل في ذلك من خلال المبادرات القائمة. وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم حلول مبتكرة

يمكن أن تزيد من الاستثمار المرصود لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وخرائط الطريق لتسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأهداف التنمية المستدامة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

29 - ونلاحظ دور الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة في تعزيز الاستثمار الاستراتيجي الطويل الأجل في أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها التمويل المبتكر الذي يشمل القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، ندرك ظهور سندات مكرسة لأهداف التنمية المستدامة ونعي أهميتها.

30 - ونشجع الجهود المعززة التي يبذلها التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة، الذي أنشئ بدعوة من الأمين العام، لتيسير زيادة التمويل والاستثمار الخاصين من أجل التنمية المستدامة من خلال توجيهات ومنتجات وأدوات ملموسة.

31 - ونذكر أن من بين العقبات الرئيسية أمام استثمار القطاع الخاص في دعم أهداف التنمية المستدامة في الأسواق النامية والناشئة ما يكتنف الاستثمارات من مخاطر متصورة وفعلية. وندعو المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز الشفافية والصراحة التحليلية في آليات تقدير المخاطر، مشيرة إلى ضرورة التقيد إلى أقصى حد بمعايير موضوعية وشفافة في تقييمات المخاطر السيادية، الأمر الذي يمكن تيسيره عن طريق البيانات والتحليلات العالية الجودة.

32 - ونشجع على تعزيز الإفصاح عن استدامة الشركات وتصميم أطر سياساتية وتنظيمية لدعم التمويل المستدام، من خلال لوائح وسياسات تربط وتوائم على نحو أفضل بين الربحية والاستدامة. ووضع أنظمة تصنيف وتحديد منهجيات تقييم لدرجة الاستدامة، تكون متسقة وقابلة للمقارنة عالمياً وتتسم بالشفافية وإمكانية التتبع، يمكن أن يجعل الاستثمار المستدام أكثر مصداقية.

33 - ونكرر الإعراب عن قلقنا من أن تكاليف الحوالات المالية لا تزال أعلى بكثير من الغاية المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة في 3 في المائة من المبلغ المحوّل، تماشياً مع الغاية 10-ج من خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، إذ يبلغ متوسط تكلفة معاملات الحوالات المالية على الصعيد العالمي 6,3 في المائة. ونجدد التزامنا بالعمل من أجل بلوغ هذه الغاية. ونعرب عن قلقنا من استمرار تراجع علاقات المصارف المراسلة، بسبب اتجاهات خفض المخاطر، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على تدفقات التحويلات المالية المنخفضة القيمة. ولنلزم بتنفيذ طرق مبتكرة للاستفادة من التطورات التكنولوجية، بما في ذلك الحلول الرقمية، التي تحسّن الوصول إلى الخدمات المالية وتحسّن استخدامها وجودتها، وذلك من أجل تشجيع تحويلات أكثر سرعة وأماناً وأقل كلفة للمهاجرين.

التعاون الإنمائي الدولي

34 - نحثّ الشركاء الإنمائيين على زيادة حجم التزامات كل منهم على صعيد المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 في المائة و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نمواً. ونشدد على ضرورة تزويد أقل البلدان نمواً بالتمويل في صورة منح والتمويل الميسر للغاية، وضرورة النظر في تقديم تمويل المنح والتمويل الميسر للغاية للبلدان الضعيفة الأخرى، مثل البلدان النامية

غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ونقرّ بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل الميسّر لا تزال مهمة لعدد من البلدان المتوسطة الدخل.

35 - ونرحب بدور التعاون الإنمائي الدولي، وخاصة التعاون بين الشمال والجنوب، ونكرر تأكيده، فهو لا يزال يشكل حافزا أساسيا للتنمية المستدامة. ونؤكد من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب عنصر مهم في التعاون الدولي من أجل التنمية باعتباره عنصرا مكملا للتعاون بين الشمال والجنوب، لا بديلا عنه.

36 - ونرحب باستمرار الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التعاون الإنمائي وفعاليته وأثره، هو وسائر الجهود الدولية المبذولة في مجال المالية العامة، بما في ذلك التقيد بمبادئ فعالية التعاون الإنمائي المتفق عليها.

37 - ونشدد على أهمية إدماج النساء والفئات الضعيفة في صياغة خطط التنمية الوطنية، حسب الاقتضاء، وفي استراتيجيات التعاون الإنمائي للبلدان النامية وشركائها، مع مراعاة الأولويات والظروف الوطنية للبلدان المستفيدة.

38 - ونسلّم بالحاجة إلى ضمان استجابة ما يلزم من موارد ميسّرة للشروط للمخاطر الحالية، فضلا عن تلبّيتها للاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل واستهدافها لأضعف الفئات.

39 - ونسلّم أنه ينبغي الحفاظ بعد الجائحة على الدعم الوطني والدولي للقطاعات الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتشغيل الشباب، فضلا عن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، مع الاعتراف بأهميتهما في زيادة القدرة على الصمود والتأهب للأزمات المستقبلية.

40 - وندعم الجهود المبذولة لإصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ونشجّع الحوار بين هذه المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. ونحيط علما بخريطة طريق البنك الدولي لتطوير مهمته ونهجه التشغيلي وقدرته المالية في إطار نموذج للمشاركة القطرية، وندعو المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى إلى الإبلاغ عما تبذله من جهود للتصدي للتحديات المماثلة.

41 - ونحث المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعبئة الأموال وتوفير تمويل إضافي في حدود ولاياتها لدعم البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير حجم التمويل اللازم للمنافع العامة العالمية، بسبل منها الاستثمارات في التنمية المستدامة والبنية التحتية. ونعترف بدور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في تحفيز الاستثمار الخاص.

42 - ونواصل دعم الاستعراض المستقل الذي أصدرت مجموعة العشرين تكليفا بإجرائه لأطر الكفاية الرأسمالية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والجهود الجارية لبلوغ الأشكال المثلى للميزانيات العمومية، ونشجّع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على زيادة جهودها لمناقشة واقتراح خيارات لتنفيذ التوصيات ضمن أطر الحوكمة الخاصة بها، مع الحفاظ على استدامة المصارف في الأجل الطويل وعلى متانة تصنيفها من حيث الجدارة الائتمانية وعلى مركز الدائن المفضل الذي تتمتع به.

43 - وندعو إلى اتباع نهج إزاء التمويل المختلط يركز بقدر أكبر على الأثر الإنمائي، وليس على كمية أو درجة الرفع المالي وحده، بما في ذلك التركيز على سبل تحسين الشراكات مع القطاع الخاص.

44 - ونحث على زيادة الجهود الرامية إلى استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية استخداما حافزا من أجل حفز توسيع نطاق مصادر التمويل الأخرى، تمشيا مع خطة عمل أديس أبابا.

- 45 - ونكرر دعوتنا جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة الانخراط في مناقشات بالتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف واللجان الإقليمية، بشأن مقاييس للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكتملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، مع مراعاة المبادرات القائمة، من أجل وضع نهج أكثر شمولاً إزاء التعاون الدولي.
- 46 - ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، ونحيط علماً مع التقدير بتقريره المرحلي، ونتطلع إلى عمله النهائي، ونشجع المجتمع الدولي على مراعاة الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك الإمكانيات التي سيكتسبها مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد، كواحد من معايير تحديد إمكانية الحصول على التمويل الميسر.
- 47 - ونرحب بعملية المسح التي سيجريها الأمين العام لتقديم نظرة مفصلة عن الدعم الحالي متاح للبلدان المتوسطة الدخل، من أجل النظر في وضع خطة شاملة للاستجابة على نطاق المنظومة، عند الاقتضاء، تهدف إلى معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة على نحو أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل على أساس تحدياتها المحددة واحتياجاتها المتنوعة.
- 48 - ونشير إلى اعتماد اللجنة الإحصائية المؤشر 17-3-1 في إطار الغاية 17-3 من أهداف التنمية المستدامة (حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية). وسنواصل تنظيم مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن المقياس الجديد لتقييم "إجمالي الدعم الرسمي من أجل التنمية المستدامة"، ونؤكد أن أي مقياس من هذا القبيل لن يكتفى من الالتزامات المقطوعة بالفعل.
- 49 - ونرحب بوضع إطار مفاهيمي أولي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما يمثل نقلة نوعية في قياس هذا التعاون، إلى جانب القيمة المتولدة عن قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بدور الراعي المشترك للعمل المضطلع به لوضع هذا الإطار، بقيادة بلدان من الجنوب العالمي واستناداً إلى آليات تقودها البلدان، ونسلم بأهمية استكشاف الخيارات الممكنة لقياس التعاون الثلاثي.
- 50 - ونلاحظ التحديات التي تواجهها البلدان النامية التي تنتقل إلى مركز أعلى من حيث نصيب الفرد من الدخل وما قد يترتب على ذلك من احتمال فقدانها إمكانية الحصول على التمويل الميسر، وبالأخص البلدان التي تكون عرضة للتأثر الشديد بالصدمات وغيرها من الكوارث.
- 51 - وندعو لجنة السياسات الإنمائية إلى إيلاء الاعتبار الواجب للتحديات وأوجه الضعف والاحتياجات الإنمائية الخاصة التي تتفرد بها البلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، وتزويدها بالمساعدة اللازمة لصياغة وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية. وندعو أقل البلدان نمواً وشركاء التنمية إلى إدماج استراتيجيات الرفع من فئة أقل البلدان نمواً والانتقال السلس في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات تقديم المعونة الخاصة بكل منها، حسب الاقتضاء.
- 52 - وندعو المجتمع الدولي وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، دون المساس بالدعم الجاري، إلى إقامة التعاون وتعبئة الموارد والخبرات، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والعينية، وتقديم المعونة المباشرة إلى البلدان المضيفة، وجمهور اللاجئين، والبلدان الأصلية للاجئين، بهدف تعزيز قدرة البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين والمشردين والتقليل من العبء الثقيل الذي تتحمله، وفقاً لمقاصد

ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، مع الاحترام الكامل لمبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الرأفة والاستقلال والحياد والنزاهة.

التجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية

53 - نجدد التزامنا بالترويج للأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف يكون مبنياً على القواعد ويتسم بعدم التمييز والانفتاح والعدل والشمول والإنصاف والشفافية، وتقوم منظمة التجارة العالمية بالدور المحوري فيه، فضلاً عن تحرير التجارة بصورة ذات مغزى.

54 - ونشدد على أن من شأن النظام التجاري المتعدد الأطراف أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع توفيره حيزاً سياساتياً للأهداف الإنمائية الوطنية، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد الدولية ذات الصلة والتزامات البلدان، ومن شأنه أن يعزز النمو القائم على التصدير في البلدان النامية بوسائل منها إتاحة فرص الوصول التجاري التفضيلي للبلدان النامية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية المستهدفة التي تلبي الاحتياجات الإنمائية لفرادى البلدان، وإزالة الحواجز التجارية التي لا تتسق مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.

55 - ونرحب بالتزام أعضاء منظمة التجارة العالمية بالعمل في سبيل الإصلاح الضروري للمنظمة، بهدف تحسين جميع وظائفها والتصدي بفعالية للتحديات التي تعترض التجارة العالمية.

56 - ونكرر دعوتنا إلى ضمان سير العمل بالشكل الطبيعي في الأسواق المفتوحة وضمان موصولة سلاسل الإمداد العالمية والسماح بالسفر عبر الحدود للأغراض الضرورية. وسنعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود في سلاسل الإمداد التي تساعد على الإدماج المستدام للبلدان النامية.

57 - وسنواصل الانخراط في حوار متعدد الأطراف بشأن القواعد والاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالاستثمار والتجارة والتكنولوجيا لضمان تكافؤ الفرص من أجل منافسة عادلة.

58 - ونرحب بموافقة أعضاء منظمة التجارة العالمية على إعفاء مشتريات الأغذية من جانب برنامج الأغذية العالمي للأغراض الإنسانية من القيود المفروضة على الصادرات، وهو ما سيساعد على التصدي لتزايد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ونؤكد أن التدفقات التجارية المستقرة مطلب أساسي للتصدي العاجل للأزمات العالمية المتعددة، بما في ذلك أزمات الغذاء والطاقة والتمويل وغير ذلك من الأزمات التي تواجهها البلدان النامية، وأيضاً لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية في هذه البلدان.

59 - وندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية وتعزيز التعاون معها من أجل التصدي للعوامل التي تحدث عوائق هيكلية أمام التجارة الدولية وتعرقل التنويع.

60 - ونسلم بالدور الهام الذي تؤديه المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات التمويل الإنمائي في توفير تمويل التجارة، وسنبحث عن فرص في مجال تمويل التجارة الرقمية للمساعدة في تضيق فجوة تمويل التجارة.

الدين والقدرة على تحمّل أعبائه

61 - نسلّم بأهمية التحديات وأوجه الضعف الجديدة والناشئة فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمل الديون الخارجية. نلاحظ مع القلق أن التقييمات تشير إلى أن نحو 60 في المائة من أقل البلدان نمواً وغيرها

من البلدان المنخفضة الدخل يواجه الآن درجة عالية من خطر التعرض لضائقة ديون أو يشهد بالفعل ضائقة ديون، بينما نحو ثلث البلدان المتوسطة الدخل معرض بشدة لخطر حدوث أزمة مالية. ويساورنا القلق أيضاً لتزايد تكاليف الفائدة في أفقر البلدان، ولأنها لا تزال مرتفعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في وقت تواجه فيه أسعار فائدة أعلى وانتعاشاً أبطأ، وتخفيضات لتصنيفات جدارتها الائتمانية، ونقصاً مستمراً في الإيرادات. وثمة حاجة إلى تعزيز التنسيق المتعدد الأطراف من جانب جميع الدائنين لمعالجة حالة الديون المتدهورة وتيسير المعالجة المنسقة لديون البلدان المثقلة بالدين على أساس كل حالة على حدة.

62 - ونشدد على الحاجة الملحة إلى الانتهاء من معالجة ديون البلدان التي طلبت ذلك بموجب الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين بطريقة حسنة التوقيت ومنظمة ومنسقة ويمكن التنبؤ بها. ونشجع مجموعة العشرين على إعداد مذكرة بشأن المشهد العالمي للديون بطريقة عادلة وشاملة، وإصدار تكليف بإجراء استعراض وتقييم مستقلين لمبادرات الديون السابقة والقائمة، بغية اقتراح تحسينات وبدائل.

63 - وندعو إلى تحسين آليات الديون الدولية لدعم استعراض الديون، وتعليق سداد الديون، وإعادة هيكلة الديون، حسب الاقتضاء، مع توسيع نطاق الدعم والأهلية ليشمل جميع البلدان الضعيفة المحتاجة. ونسلم بالحاجة إلى النظر في استحداث أداة ملموسة لتحفيز أو تشجيع أو إنفاذ مشاركة الدائنين من القطاع الخاص في معالجة الديون جنباً إلى جنب مع القطاع الرسمي لضمان معاملة الدائنين على قدم المساواة.

64 - ونسلم بالحاجة إلى إيجاد حلول لأوجه الضعف إزاء الديون في الأجل العاجل والقدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل، مع إيلاء الاعتبار الواجب للضعف المتعدد الأبعاد. ونرحب بالمشاورة المقبلة بشأن الاستخدامات المحتملة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما يتعلق بالقدرة على تحمل الديون.

65 - وندعو إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين القدرة على تحمل الديون، بسبل منها تعزيز تبادل المعلومات والشفافية بين جميع المقرضين والمقرضين، مع احترام المعلومات الحساسة تجارياً، للتأكد من أن تقييمات القدرة على تحمل الديون تستند إلى بيانات شاملة وموضوعية وموثوق بها، وزيادة المساعدة التقنية في إدارة الديون. ونسلم بأن الشفافية بخصوص الديون تمكن المدينين من إدارة الديون بمزيد من الفعالية، والدائنين من إدارة المخاطر بصورة أفضل. ونكرر التأكيد على وجوب أن يعمل المدينون والدائنون سوياً لدفع حدوث حالات المديونية التي لا يمكن تحمل أعبائها وإيجاد الحلول اللازمة في حال حدوثها.

66 - ونعترف بأن سندات الدين العام المربوطة يمكن أن تزيد من تعزيز قدرة المقرضين على التحمل، ونشجع على النظر في استخدامها عند الاقتضاء، بغية توفير متنفس للبلدان المتضررة من الصدمات. ونرحب بوضع بنود تتضمن مراعاة القدرة على التكيف مع تغير المناخ، عند الاقتضاء، ونشير إلى أنه يمكن أيضاً وضع بنود تراعي الصدمات الخارجية الكارثية الأخرى.

67 - ونلاحظ أن البلدان يمكن أن تسعى إلى التفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، لإبرام اتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن تجميد سداد الديون بصفة مؤقتة من أجل المساعدة على تخفيف الآثار السلبية لأزمة الديون وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

68 - وندعو إلى زيادة مقايضة الديون بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مقايضة الديون بالمناخ والطبيعة ومقايضة الديون بالأمن الغذائي، حسب الاقتضاء، مع التسليم بأن مقايضة الديون لا يمكن أن

تحل محل معالجات الديون الأوسع نطاقا في حالات الديون التي لا يمكن تحملها، بما يسمح للبلدان النامية باستخدام مدفوعات خدمة الديون للاستثمارات في التنمية المستدامة.

69 - ونحيط علما باجتماع المائدة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية الذي استحدثه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاستكمال مسارات العمل الأخرى في التصدي لتحديات الديون بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الحوارات والآليات الشاملة والشفافة بشأن الديون السيادية.

70 - ونحيط علما بالمناقشات التي جرت بشأن سياسة الرسوم الإضافية لصندوق النقد الدولي.

معالجة المسائل البنوية

71 - ندعو الدول الأعضاء إلى استكشاف سبل الاستخدام الفعال لحقوق السحب الخاصة، مثل تشجيع إعادة التوجيه الطوعية لحقوق السحب الخاصة غير المستخدمة بسرعة أكبر لصالح البلدان الأكثر احتياجا، بسبل منها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستئماني للصلابة والاستدامة التابعان لصندوق النقد الدولي، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع حقوق السحب الخاصة باعتبارها أصولا احتياطية.

72 - وندعو إلى توسيع نطاق الآليات الإقليمية لزيادة السيولة في حالات الأزمات، بسبل منها تعزيز ترتيبات التمويل الإقليمية.

73 - وندعو الجهات التنظيمية والمصارف المركزية إلى النظر في إدماج تغير المناخ والعوامل البيئية الأخرى بشكل متسق في أطر الاستقرار المالي الاحترازية الكلية واللوائح المالية وعمليات المصارف المركزية، بما يتماشى مع الولايات القائمة، حيثما تدعم ذلك أدلة علمية قوية.

74 - ونلاحظ أن تصنيفات الجدارة الائتمانية تؤدي دورا مهما في أسواق رأس المال الدولية لأنها تزود الدائنين بتقييمات للمخاطر النسبية لتخلف المدين عن السداد. ومن المهم أن تكفل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية موضوعية واستقلال تصنيفاتها وطابعها الاستشراقي واستنادها إلى معلومات دقيقة وأساليب تحليلية سليمة. نكرر التأكيد على ضرورة عقد العزم على الحد من الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك الاعتماد عليها في اللوائح التنظيمية، والتشجيع على مزيد من المنافسة، وكذلك على اتخاذ التدابير لتفادي التضارب في المصالح عند إصدار التقديرات الائتمانية، وتلاحظ أن الدول الأعضاء قد تنتظر في مدى جدوى إنشاء وكالات عامة للتصنيف الائتماني.

75 - ونذكر أهمية استمرار مد جميع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بما يكفي من الموارد، ونكرر تأكيد أهمية مواصلة الإصلاح الإداري للمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف من أجل التكيف مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وندعم كذلك هذا الإصلاح باعتباره مفتاحا للاستثمارات الكبيرة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، من أجل التصدي بشكل أفضل للتحديات العالمية وزيادة تعبئة القطاع الخاص.

76 - ونكرر تأكيد التزامنا بتعزيز قدرة الهيكل المالي الدولي على الصمود في الأجل الطويل، بسبل منها تشجيع تدفقات رأس المال المستدامة وتطوير أسواق رأس المال بالعملية المحلية.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

77 - نلتزم بتهيئة بيئات محلية ودولية مواتية لتحسين القدرات التكنولوجية وتشجيع التغيير الهيكلي الشامل. ونعترف بأهمية إنتاج معارف علمية عالية الجودة وتنمية القدرات المؤسسية في جميع البلدان من أجل تعزيز تدابير الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة استناداً إلى الأدلة.

78 - ونرحب بدور الابتكار المالي والتكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، بما في ذلك الحاجة إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين استخدامها وجودتها لصالح الناس والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع التسليم بضرورة التصدي للتحديات المرتبطة بذلك، لا سيما بالنسبة للنساء اللواتي يتضررن من تلك التحديات بشكل غير متناسب، بما يشمل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تملكها أو تقودها النساء.

79 - ونلاحظ أن التطورات السريعة في التكنولوجيا المالية الرقمية، التي زادت جائحة كوفيد-19 من تسارعها، أحدثت تحولاً في مجال تقديم الخدمات المالية وأوجدت منظومة جديدة للأصول الرقمية. ونقر بأهمية رصد التطورات المحلية والعالمية بعناية واستعراض وتحديث الأطر التنظيمية عند الضرورة والتعاون عبر القطاعات المختلفة وعبر الحدود لدعم البيئات التمكينية التي تراعي على النحو الواجب الفرص والمخاطر لكافة توازن النظر في الابتكارات المالية الرقمية، مع الاستمرار في تعزيز التنافس والابتكار في النظام المالي. ونطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تستمر في دعم البلدان النامية من خلال تقاسم المعارف ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها على نحو متبادل وبناء القدرات من أجل تحسين القدرة على التعامل مع الفرص والتحديات التي تطرحها التكنولوجيات المالية الرقمية الناشئة ومع التداعيات المترتبة عليها.

80 - وسنضع جهودنا لتوفير سبل حصول الجميع على الإنترنت بصورة مُجدية وميسورة التكلفة بحلول عام 2030، ولا سيما في جميع البلدان النامية، وندعو جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المجتمع الدولي، إلى دعم اتخاذ المزيد من الإجراءات، بما فيها الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، والتدريب على المهارات الرقمية، والإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وكذلك من خلال بناء القدرة على إجراء إصلاحات تنظيمية وتنفيذ سياسات محددة الأهداف.

81 - ونكرر التأكيد على ضرورة تسريع عملية نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً بشروط مؤاتية، بما في ذلك بشروط تساهلية وتقضيلية، حسبما يُتفق عليه من الطرفين. ونشدّد على الحاجة إلى توفير التمويل الطوعي الملزم والكافي لآلية تيسير التكنولوجيا ومصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً بغية تحقيق الأهداف المحددة في خطة عمل أديس أبابا وخطة عام 2030.

82 - ونسلم بأن الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف والمتعددة أصحاب المصلحة القوية ضرورية لتحسين منظومة العلم والتكنولوجيا والابتكار، وملتزم بالعمل بالتعاون مع القطاع والمؤسسات المالية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني للدفع قدماً بالابتكار الذي سيحدد الحلول لتحديات التنمية الملحة.

البيانات والرصد والمتابعة

83 - ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة تمويل البيانات والإحصاءات، وندعو أصحاب المصلحة إلى العمل معاً على سد فجوات بيانات أهداف التنمية المستدامة. وسنواصل تعزيز جهودنا الرامية إلى جمع وتحليل ونشر البيانات المناسبة والموثوقة، مصنفةً حسب نوع الجنس والسن والإعاقة وغير ذلك من

الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية، من أجل تحسين الرصد ووضع السياسات للتعبيل بتحقيق خطة عام 2030.

84 - ونحيط علماً بعمل الفريق الأساسي المعني باعتماد مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، ونؤكد من جديد دعوتنا إلى المشاركة في المناقشات الحكومية الدولية التي تقودها الأمم المتحدة بالتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة، بما في ذلك اللجنة الإحصائية، مع التسليم بأن مشاركة الجميع وفي الوقت المناسب ضرورية للمضي قدماً بخطة اعتماد مقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي.

85 - ونحيط علماً بتقرير تمويل التنمية/المستدامة لعام 2023، الصادر عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، ونطلب من فرقة العمل إصدار نسخة مسبقة غير محررة من تقريرها لعام 2024، في موعد أقصاه نهاية شباط/فبراير 2024. ونحيط علماً أيضاً بعقد المعتكف السابع لمجموعة أصدقاء مونتيري.

86 - ونطلب إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية أن تعرض في تقريرها المقبل تقييماً للتقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وخطة عمل أديس أبابا، مع تحديد العقبات والقيود المصادفة في تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها في هذه الوثائق، بغية الاسترشاد به في حوار غير رسمي شامل بشأن جميع المسائل المتصلة باحتمال عقد مؤتمر دولي رابع معني بتمويل التنمية.

87 - ويضطلع كل من الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى متابعة تمويل التنمية، بالتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة المعنية، بدور بالغ الأهمية في إيجاد توافق دولي وتسخيره في التصدي للتحديات الاستثنائية.

88 - ندرك أن عام 2023 يمثل عاماً رئيسياً في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، وهو ما سيسمح لنا بالوقوف على التقدم المحرز ورفع سقف الطموح والعمل. ونتطلع إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة⁽³⁾، والحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي يعقد برعاية الجمعية العامة، ونشدد على أهمية ضمان الاتساق وتعزيز التكامل في المناقشات من حيث صلتها بتمويل التنمية المستدامة.

89 - ونتطلع أيضاً إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المقرر عقده في عام 2024.

90 - ونشجع على تعزيز التعاون والحوار بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ومجموعة العشرين. ونحيط علماً، في هذا الصدد، باقتراح الأمين العام الداعي إلى إقامة مؤتمر قمة يُعقد كل سنتين لتشجيع اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولاً وقدرة على الصمود. ونشدد على أهمية ضمان شمول الجميع في المناقشات المتعددة الأطراف بشأن قضايا الاقتصاد الكلي والمسائل المالية في الأمم المتحدة والمحافل الأخرى.

(3) المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد برعاية الجمعية العامة (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة).

- 91 - ونرحب بقرار الجمعية العامة 77/156، ونتطلع إلى المداولات المتعلقة بعقد مؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية في عام 2025، وقيام الجمعية بتحديد طرائق عقد هذا المؤتمر، مع مراعاة الالتزامات المنبثقة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية السابقة بشأن تمويل التنمية.
- 92 - ونتطلع إلى التقرير المقرر أن يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، يعرض فيه التحديات الناشئة وعوامل التسريع الرئيسية المتعلقة بتمويل التنمية التي يمكن أن تكون لها أهمية في المناقشات المقبلة في إطار منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وبشأن مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية.
- 93 - ونقرر أن يجتمع منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التاسع المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من 22 إلى 25 نيسان/أبريل 2024، وأن يتضمن عقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات برينتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.